أثر الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة- دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية

هاني عبد المجيد الحمامي[١]- مدحت محمد عبد العال[٢]
ماجد محمد الخربوطلي[٣]
١) طالب دراسات عليا، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات

المستخلص

تأتي أهمية الإنفاق العام كواحدة من أهم الأدوات للسياسة المالية الذي يعبر عن دور الدولة في مدى تدخلها للنواحي المُختلفة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والذي يعتبر ضرورياً من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات داخل الدولة، وتستخدم الحكومات هذه الأداة كأحد الأدوات التي يمكنها أن ترفع من مُعدلات وقدرة الاقتصاد داخل الدولة.
ولذلك فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية دور الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة ومدى مُساهمة زيادة مُعدلات هذين القطاعين في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، **وقد افترض الباحثون** في دراستهم أنه بزيادة مُعدل النفقات العامة على القطاعات المختلفة فإن ذلك يصاحبه الزيادة أيضا في نسبة الإنفاق على قطاعي (التعليم والصحة) بما يُساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المُستدامة لقطاعي (التعليم والصحة).
واعتمد الباحثون في دراستهم على المنهج الوصفي التحليلي لبيانات مقطعية لسلسلة زمنية قدرها (عشرة) سنوات لدراسة وتحليل نسب الإنفاق العام على هذين القطاعين ودور هذه الاستثمارات في زيادة معدلات النمو لهذين القطاعين، من خلال التقارير والنشرات السنوية التي يصدرها البنك المركزي المصري، وأيضا الإحصاءات التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اعتمادا على تحليل التباين لسنوات السلسلة الزمنية واستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.
وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين المتغير (نسبة الإنفاق على التعليم) وبين المتغير التابع (مُعدلات النفقات العامة) في حين أن العلاقة عكسية بين المتغير المُستقل (نسبة الإنفاق على الصحة) وبين المتغير التابع (النفقات العامة).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

وقد أوصى الباحثون بضرورة الاهتمام بتوسيع دائرة النفقات العامة على قطاعي (التعليم والصحة) بحجم استثمار أكبر من حجم الاستثمار الحالي لما لهما من الأثر الفعال في تحقيق مُستوى معيشي جيد من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الفرص في الحصول على الوظائف المختلفة مما يُساهم في زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
الكلمات المفتاحية: (التعليم–الصحة–التنمية المُستدامة).

مقدمة

إن الهدف من النفقات العامة هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية ورفع مُستوى معيشة الأفراد من خلال الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية والغذائية والسكنية المجانية التي تقدم لأفراد المجتمع، فمثلا إتاحة فرصة التعليم المجاني لجميع الفئات يُساهم في زيادة الاستثمار البشري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة إنتاجية الأفراد عن طريق رفع المُستوى التعليمي، لأن مُستوى أداء وإنتاجية الفرد الذي يحصل على قدر من التعليم يكون أعلا من الذي لم يحصل على قدر أقل من التعليم أو قسط أقل، أيضا الإنفاق على الرعاية والخدمات الصحية تُساهم في الحد من مشكلة زيادة السكان.

فالإنفاق على الخدمات الاجتماعية سوف يُساهم في تكملة وظائف التنمية الاقتصادية وبما يُساعد على تحقيق التنمية المُستدامة، لأنه وكما هو معروف أن التنمية هي عملية شاملة مُتعددة الجوانب والأبعاد ولابد من إدراك ذلك باعتبار أن لها أكثر من شق (اقتصادي واجتماعي وبيئي) موضوعة في إطار تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (العامري، ٢٠٠١م، ص ٢٣)

حيث أن الخدمات الصحية تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال الوظائف التي تقدم للسكان لأنها تتعلق بصحة الانسان ونشاطاته المختلفة، وأيضا تمثل احدى المعايير لقياس مدى تقدم الدولة في مجال الرعاية الصحية من خلال تهيئة مؤسسات صحية تشمل جميع متطلبات الخدمة الصحية وصولا بها إلى أفضل مستوياتها لأنها تشكل الركيزة الاساسية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، وهذا ما يتطلب من الدولة إعداد الخطط الشاملة التي يمكن بمقتضاها اتخاذ إجراءات يبنى على أساسها تحقيق الهدف الذي يتناسب واحتياجات أفراد المجتمع، ولقد أولت منظمة الصحة العالمية اهتمامًا كبيرًا بهذا الموضوع من أجل توفير رعاية صحية تعمل على تهيئة بيئة تخلو من أخطار الأمراض أو تحد منها بوصفها جزءًا من حقوق الانسان المعاصر. (الأمير، ٢٠١٦م، ص ٨٧).

مشكلة الدراسة

إن النفقات العامة يعتبر أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن عن طريقها يتم التأثير على مستويات الطلب الكلى، وبالتالي على مُعدلات النمو والتشغيل والدخل القومي وأسلوب وعدالة توزيعه في ظل الموارد المتاحة المحدودة، ولذلك يصبح من الضروري التأكد من كفاءة وقدرة إنفاق هذه الموارد وأن يتم استغلالها الاستغلال الأمثل. (الباز، ٢٠١٤م، ص٢)

وتشير تقارير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى وجود كثافات سكانية بأعداد كبيرة في بعض المحافظات وعلى الرغم من وجود مثل هذه الكثافة إلا أن أعداد المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية غير كافية كي تلبي احتياجات السكان في تلك المناطق من الجمهورية. (جهاز الإحصاء المصري، مصر في أرقام، ٢٠١٩م)

فعلى الرغم من ما تملكه الدولة من موارد طبيعية وبشرية وقدرة الدولة في تقديم الدعم في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وما تقدمه الدولة من إصلاحات اقتصادية ومشروعات تنموية، إلا أن ذلك لا ينعكس علي أفراد المجتمع في تحسين مُستوى المعيشة لدى الافراد، وعدم توافر العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات بالشكل العادل على التعليم والصحة.

فنرى أن الاقتصاد المصري مازال يواجه تحديات وصعوبات متزايدة يوما تلو الآخر في انخفاض متوسط الدخل وعدم تحقيق الحد الأدنى من العدالة في توزيع الدخل وبالتالي زيادة نسب البطالة والفقر داخل أفراد المجتمع على الرغم من السياسات التي يتم صياغتها وتنفيذها

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

من أجل النهوض بالبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكي تكون تنمية ذات طابع مستدام والوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شتى المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية). (الخربوطلي، ٢٠١٧م، ص ٣٧٦).

أسئلة الدراسة

١-إلى أي مدى توجد عدالة اجتماعية في توزيع الإيرادات من خلال أداة الإنفاق العام على كل من (التعليم – الصحة) بما يُحقق للتنمية المُستدامة الأهداف المنشودة لها وزيادة النمو في هذين القطاعين؟

٢-إلى أي مدى تحقق الزيادة في مُعدلات (الإنفاق العام) الزيادة في نسب النفقات العامة على قطاعي (التعليم والصحة)؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي ساهمت في مجالات الإحصاءات الخاصة بأدوات السياسة المالية ومدى ارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

الأهمية العملية: زيادة الاهتمام بالإنفاق على قطاعي (التعليم والصحة)، من خلال التركيز على عدالة التوزيع المتمثلة في قطاعي (التعليم – الصحة) والوقوف على مُسببات ومعوقات تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في هذين القطاعين.

الجهات المستفيدة: يستهدف البحث الجهات المعنية في الدولة بشأن قطاع التعليم وقطاع الصحة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى التعرف على العديد من العناصر الهامة والتي بدورها تمثل عوامل رئيسية لزيادة مُستوى المعيشة والوفاء بالاحتياجات الأساسية اللازمة لأفراد المجتمع حتى يمكن الوصول إلى المعوقات المُسببة لبطيء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المُستدامة ويمكننا ذكرها فيما يلي:

١-التعرف على طبيعة الإنفاق العام (النفقات العامة) للموازنة العامة المصرية بوجه عام ونسبة الإنفاق على التعليم والصحة بشكل خاص.

٢-التعرف على العلاقة بين طبيعة النفقات العامة على الخدمات المُقدمة من الدولة والاستثمارات في قطاعي التعليم والصحة بما يُحقق الزيادة في مُعدلات النمو لهذين القطاعين.

فروض الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فقد افترض الباحثون:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين زيادة معدل النفقات العامة وبين زيادة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة) بما يُساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المُستدامة لقطاعي (التعليم والصحة).

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيانات مقطعية لسلسلة زمنية قدرها (عشرة) سنوات لدراسة وتحليل نسب الإنفاق العام على هذين القطاعين ودور هذه الاستثمارات في زيادة معدلات النمو لهذين القطاعين، من خلال التقارير والنشرات السنوية التي يصدرها البنك المركزي المصري، وأيضا الإحصاءات التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اعتمادا على تحليل التباين لسنوات السلسلة الزمنية واستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: (التنمية المُستدامة)

المتغيرات المستقلة: (التعليم–الصحة)

مصطلحات الدراسة

التنمية المستدامة: يعرفها (النور) على أنها " التنمية التي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتهم، وإن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي ". (النور، ٢٠١٤م، ص ٥٧)

الإنفاق العام: هناك الكثير من تعريفات الإنفاق العام أو النفقات العامة والتي أجمعت على أنها عبارة عن مبلغ من النقود يتم إنفاقه عن طريق شخص قانوني عام بغرض تحقيق منفعة عامة، فقد عرفها (الجنابي) على أنها " تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام ". (الجنابي، ٢٠٠٩م، ص١٧)

التعليم: هو عملية لاكتساب المعرفة والمهارات والعادات من وسائل التعليم المختلفة، وهو يمكن حدوثه في وضع نظامي أو وضع غير نظامي حسب منهجية التعليم التي يكتسب من خلالها المتعلم مهارات التعليم.

الصحة: هي عبارة عن " حالة من الكمال العاطفي والبدني والاجتماعي ولا تقتصر فقط على غياب الضعف والمرض، ووجدت الرعاية الصحيّة لمُساعدة الناس للحفاظ على الحالة المُثلى للصحة ". (مفهوم الصحة على موقع : https://sotor.com)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الدراسات السابقة

١-دراسة (عبود، ٢٠١٦م): بعنوان: " التباين المكاني لمؤشرات التنمية الصحية وافاقها المستدامة في محافظة البصرة-دراسة في جغرافية التنمية ".

هدفت الدراسة إلى: تحديد واقع التوزيع المكاني للخدمات الصحية في محافظة البصرة وبالتالي تقويم كفاءة الأداء من خلال تطبيق مقاييس مؤشرات التنمية البشرية على المؤسسات الصحية والقوى العاملة فيها، **وقد اعتمد الباحث على** المنهج الوصفي التحليلي من خلال مؤشرات التنمية البشرية والتقارير التي أصدرتها الجهات المختصة بالعراق عن أعداد وأماكن الوحدات الصحية للوصول إلى هدف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى: اتصاف المؤسسات الصحية في محافظة البصرة بأنها لا تتوزع بشكل متساوي على الرقعة الجغرافية، أي أن هناك تباين في توزيع الوحدات الصحية، أيضا سوء عملية التخطيط والتنسيق في دائرة الصحة لمحافظة البصرة ضمن مشاريع صحية تبنى على قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة، أيا على الرغم من الإنجازات التي حققتها الدولة في المجال الصحي، إلا أنها تواجه الكثير من التحديات كي تستمر زيادة نسب الإنفاق على الخدمات الصحية.

٢-دراسة (حسن، ٢٠١٨م): بعنوان: "أثر التفاوت في الدخل على الإصابة بالأمراض الناشئة عن تلوث المياه في مصر ".

هدفت الدراسة إلى: التحقق من وجود علاقة ما بين التفاوت في الدخل وبين الأمراض الناتجة عن التلوث المائي في مصر، من خلال التعرف على أهم مظاهر هذا التفاوت في الدخل وأهم الأسباب التي أدت إلى تلوث المياه في مصر، أيضا هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأمراض التي تصيب الانسان نتيجة تلوث المياه في مصر.

وقد استخدمت الباحثة المنهج القياسي لقياس العلاقة بين التفاوت في الدخل والأمراض الناتجة عن هذا التلوث، من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية لبيانات مقطعية تشمل محافظات وادي النيل في عام ٢٠١٥م.

وتوصلت الدراسة إلى: إثبات وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائيا ما بين التفاوت في الدخل وبين الأمراض الناتجة عن التلوث المائي في مصر، فكلما زادت درجة التفاوت في الدخل زاد معها أعداد المصابين بالأمراض، أيضا أن هناك علاقة طردية ومعنوية إحصائيا ما بين التعليم وبين الأمراض الناشئة عن تلوث المياه.

٣-دراسة: (الجبالي، ٢٠١٩م): بعنوان: " أثر النفقات العامة على قطاع التعليم العالي في مصر في ضوء المعايير البيئية ".

هدفت الدراسة إلى: تحديد وتقييم سياسات الإنفاق الفعلي لقطاع التعليم العالي ومقارنته بحجم الإنفاق لنفس القطاع في دولة ماليزيا في محاولة للوقوف على أوجه الاستفادة من التجربة الماليزية.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الاستقرائي في الدراسة والمنهج الاستنباطي للتأكد من صحة أو عدم الفرض بأنه لا يوجد علاقة بين حجم النفقات العامة لموازنة التعليم العالي وحجم العائد التنموي الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى: أنه توجد علاقة طردية بين حجم الإنفاق الحقيقي للموازنة التعليمية وبين تطور اقتصاد الدولة وحم العائد السنوي، أيضا نجاح التجربة الماليزية في قطاع التعليم العالي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٤-دراسة: (سيد، ٢٠١٩م): بعنوان: " تقدير أثر النفقات العامة على التعليم العالي على اختلالات سوق العمل في مصر – دراسة قياسية ".

هدفت الدراسة إلى: رصد وتحليل منظومة التعليم العالي بمصر ودور النفقات العامة على التعليم العالي بمؤشراته الثلاثة (الكفاية-الكفاءة-العدالة) في زيادة الفجوة الكمية والنوعية بين عرض وطلب العمالة لخريجي التعليم العالي في مصر

وقد اعتمد الباحث في دراسته على منهج الانحدار الذاتي ذي الفجوة الزمنية المبطأة (ARDL) لتحليل التكامل المشترك من خلال صياغة خمسة نماذج قياسية لتقدير تلك العلاقة، اعتمادا على بيانات سنوية للفترة ما بين (١٩٨٥ – ٢٠١٥).

وتوصلت الدراسة الى: عدم كفاية الإنفاق على التعليم العالي سواء من حيث نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي أو من حيث النفقات العامة، أيضا تدني متوسط نصيب الطالب في مصر من الإنفاق على التعليم العالي، والانخفاض الملحوظ للكفاءة الداخلية والخارجية للإنفاق العام على التعليم العالي من خلال ارتفاع حجم النفقات الجارية مقارنة بحجم النفقات الاستثمارية من موازنة التعليم العالي.

٥-دراسة: (علي، ٢٠١٩م): بعنوان: " استراتيجية مقترحة لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء بعض نماذج التميز ".

هدفت الدراسة إلى التوصل لاستراتيجية مقترحة لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، كما سعت الدراسة إلى كشف أهم مداخل تشيد الإنفاق في التعليم قبل الجامعي، **واعتمدت الباحثة على** المنهج الوصفي بجانب أسلوب (SWOT) للتحليل البيئي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، مع الاستعانة باستبانة قد أعدتها الباحثة لتوجيهها لعينة من مسئولي التعليم العام (مدراء، وكلاء) للوقوف على واقع ترشيد الإنفاق على التعليم في مصر.

وتوصلت الدراسة الى: ضعف التواصل بين مدارس التعليم قبل الجامعي ومؤسسات سوق العمل، غياب الدورات التدريبية للطلاب بهذه المدارس على المهن الموجودة بالمجتمع

لاكتساب مهارة وصناعة الحرف، قلة اهتمام هذه المدارس ببناء دليل اجرائي يوضح للعاملين والطلاب كيفية ترشيد الإنفاق وضعف التقويم الذاتي للعاملين بها باستخدام نماذج معتمده ومعده لهذا الغرض.

٦-دراسة: (دسوقي، ٢٠٢٠م): بعنوان: " دور حجم وكفاءة النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر ".

هدفت الدراسة الى التعرف على تحليل هيكل النفقات العامة والأداء الاقتصادي في مصر واستعراض أهم المؤشرات أداء الإنفاق الحكومي في مصر للحكم على مدى فاعليته في تحقيق أهدافه الاقتصادية، وقياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في مصر.

ولقد اعتمدت الباحثة على المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في مصر وتقدير أثر الكفاءة على تلك العلاقة من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة مع نماذج تصحيح الأخطاء، **وتوصلت الدراسة الى:** وجود تراجع في مُعدلات الاستثمار العام في مصر وهو ما أثر بالتالي على مُعدلات النمو الاقتصادي المصري لاتسامه بالتقلبات وعدم الاستمرارية، أيضا وجود ارتباط بين مستوى أداء القطاع الحكومي ونسبة النفقات العامة للناتج في مصر وبعض دول العينة محل الدراسة بافتراض تحقق الكفاءة الفنية في كيفية اشباع متطلبات مواطنيها لتحقيق الأهداف التنموية.

الإطار النظري للدراسة

أثر الإنفاق العام على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة

مقدمة: تعتبر النفقات العامة إحدى موضوعات المالية العامة، لما لها من دوراً مؤثراً في الكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة، فمثلا كلما زادت نفقات الاستثمار والتخطيط العمراني وتوسعت الدولة في بناء المساكن، فهذا يعني أن اقتصاد هذه الدولة في

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

مرحلة النمو، أما في حالة زيادة الإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة وغيرها من النفقات الأخرى فإنه يترتب عليه وجود حالة من الكساد الاقتصادي لتلك الدولة.

أي أنه بمعنى أخر أن النفقات والإيرادات العامة تكشف لنا عن حالة الاقتصاد بالدولة، كما أنه يعبر عما إذا كان اقتصادها اقتصاداً مُتقدماً أم مُتخلفاً، مع الاعتبار بأنها تتأثر بالظروف السياسية للدولة إذا ما تعرضت لحالة من عدم الاستقرار والفوضى وعدم الأمن وإحداث عمليات شغب وتخريب، ففي هذه الحالة تضطر الدولة في أن تُزيد من قيمة الإنفاق في صورة التعويضات وتقديم الإعانات الاجتماعية وفي الوقت نفسه تحاول الدولة أن تزيد من حصيلة الإيرادات العامة لتعويض هذه الخسائر السابقة والقدرة على الإنفاق. (عمارة، ٢٠١٥م، ص٩: ١٠)

أولا: مفهوم النفقات العامة: هناك الكثير من تعريفات النفقات العامة والتي أجمعت على أنها عبارة عن مبلغ من النقود يتم إنفاقه عن طريق شخص قانوني عام بغرض تحقيق منفعة عامة، فقد عرفها (الجنابي) على أنها "تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام". (الجنابي، مرجع سابق، ص ١٧)

ثانيا: تصنيفات وأنواع النفقات العامة: يزداد تعدد أنواع النفقات العامة مع زيادة أنشطة الدولة وتدخلها في الحياة العامة للأفراد، وقد جرى العرف بين الباحثين الاقتصاديين على تقسيم هذه النفقات إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

المجموعة الأولى: التقسيمات الاقتصادي.

المجموعة الثانية: التقسيم الوضعي.

حيث يقوم هذا التقسيم للنفقات العامة بناءا على معايير اقتصادية بغرض معرفة آثار هذه النفقات على الحياة الاقتصادية، أي على الاقتصاد القومي وآثارها على بعض القطاعات الاقتصادية، وأهم هذه التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة التي أشار لها الباحثين والكتاب الاقتصاديين والماليين على اتباعها هي:

- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.
- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة.

١-**النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** إن المقصود بالنفقات الحقيقية هي النفقات التي ترتب على دفعها حصول الدولة على مقابل في شكل خدمات أو سلع أو رأس مال إنتاجي، مثل (المرتبات وأثمان مُشتريات الدولة اللازمة لسير المرافق العامة والنفقات، وقد تم تقسيم النفقات العامة من حيث تأثيرها على الدخل القومي إلى (نفقات حقيقية ونفقات تحويلية) ومن أهم معايير التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية ما يلي:

أ -**معيار المُقابل:** هذا المعيار يعتمد على عنصر المُقابل الذي يحدد عما إذا كانت النفقة العامة تحويلية أو حقيقية، وبالتالي فإذا حصلت الدولة على سلعة أو خدمة مقابل نفقاتها اعتبرت هذه النفقات حقيقية أما في حالة إذا كان العكس يتم اعتبار هذه النفقات تحويلية، حيث يعتبر هذا المعيار أن النفقة العامة تكون حقيقية لأن الدولة تحصل في مقابلها على خدمات تعليمية وخدمات صحية، أما الإعانات الإنتاجية فهي تعتبر نفقات تحويلية لأنها تتم دون مقابل. (العكام، ٢٠١٨م، ص٤٤)

ب-معيار الزيادة المباشرة في الدخل القومي: يعني هذا المعيار أنه إذا أنفقت الدولة نفقات مُعينة للقيام بمشاريع صناعية أو زراعية فيتم اعتبار هذه النفقات نفقات حقيقية لأنها تُضيف إنتاجا جديدا إلى الدخل القومي، أما إذا أنفقت الدولة مثلا إعانات للعاطلين عن العمل فيتم اعتبارها نفقات تحويلية لأنها لا تُضيف شيئا جديدا إلى الدخل القومي بشكل مباشرة، بل أنها عملت على إعادة توزيع هذا الدخل بين فئات المجتمع. (احمد، ٢٠١٧م، ص ٣٢: ٣٣).

٢ – **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** يعتمد هذا التقسيم في جوهره على فكرة مُبسطة مؤداها تجميع كل مجموعة من الخدمات بحسب الأنشطة والوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة، ووفقا لهذا التقسيم يمكن التمييز ما بين ثلاثة أنواع مُختلفة للنفقات العامة تبعًا للأنشطة الأساسية للدولة وهي:

أ–**النفقات الإدارية:** وهي النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة مثل (نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي)، ومن أهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

ب –**النفقات الاجتماعية:** وهي التي يتم صرفها في هيئة مبالغ بهدف تحقيق آثار اجتماعية مُعينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، بالإضافة إلى أصحاب الدخول المحدودة وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مُساعدة بعض هذه الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المُساندة، ومن أهم بنود هذه النفقات هي التي تتعلق بمرافق التعليم، الصحة، والثقافة والإسكان.

ج–**النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تهدف خدمات عامة تحقيقا لأهداف الدولة اقتصاديا مثل الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الدخل القومي بخدمات أساسية مثل (النقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف)، لإشباع خدمات المجتمع وتزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة. (عبد المطلب، ٢٠٠٥م، ص١٩٠: ١٩١)

ثالثاً: الأثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

١ –**الأثار الاقتصادية للنفقات العامة:** عندما تقوم الدولة بالإنفاق على المشروعات التي تنفذها وتباشرها فإنها بذلك تسعى إلى زيادة توليد الدخل مباشرة من خلال عوائد هذه المشروعات مما يترتب على ذلك الزيادة في الدخل القومي، إلا أن هذه الزيادة تتوقف على مدى كفاءة النفقات العامة ويرجع ذلك إلى ما يلي:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

أ-**الآثار المُباشرة في الإنتاج القومي: حيث** أنها تؤثر على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، وإن كانت تختلف باختلاف نوعها والكمية المُنفقة، من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ومدى استعدادهم على العمل والادخار والاستثمار.

ب-**الآثار المُباشرة في الاستهلاك القومي:** إن الآثار المُباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي تكون مرتبطة بالزيادة في الطلب على أموال الاستهلاك جراء النفقات العامة.

جـ-**الأثار في إعادة توزيع الدخل القومي:** المقصود من إعادة توزيع الدخل القومي هو تغيير حالة توزيع الدخل القومي عن طريق تدخل الدولة، حيث تؤثر النفقات العامة على الدخل القومي من خلال مدى تأثيره على هيكل توزيع الدخل الذي يشير إلى الكيفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال استخدام الوسائل المالية وغير المالية.

٢-**الأثار الاجتماعية للنفقات العامة:** تتحدد الآثار الاجتماعية للنفقات العامة الآثار التي تترتب على توزيع الدخل وزيادة مُستوى معيشة أفراد المجتمع وتسمى هذه الآثار بالآثار التوزيعية، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي يختلف باختلاف مصادر الدخل فقد يكون نصيب الفرد من عائد عمله أو مقدار ما يملكه من تنمية موارده النقدية، كما أن دخل الفرد يتوقف على مدى النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يتمتع به بعض الأفراد، وبوجه عام إن سوء توزيع الدخل يعتبر وضعا غير مرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع لما يمكن أن ينتج عنه من احتكاك اجتماعي قد يصل إلى درجة العنف وإحداث الثورات ومخاطر اجتماعية عديدة ولذلك فإنه يتم استخدام النفقات العامة كأداة لإعادة توزيع الدخول.

رابعا: النفقات العامة على التعليم: لقد أشار التقرير المُفصل عن الهدف الرابع (التعليم) بضمان التعليم الجيد والشامل للجميع وتشجيعه على طول الحياة، فلقد وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في البلدان النامية (٩١%) وفق تقرير معهد اليونسكو للإحصاء (مركز بيانات المعهد)، وقد انخفضت نسبة الأطفال الغير مُلتحقين بالمدارس في سن التعليم الأساسي من (٤٠%) إلى نسبة (٢٢%) بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٢)، ومع هذه المؤشرات والمُعدلات إلا أن هناك أكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس وأكثرهم الأطفال الذين يعيشون في افريقيا حيث أنها تضم أكبر عدد من الأطفال الغير مُلتحقين بالمدارس في العالم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

وقد حث التقرير المُجتمعات باتخاذ إجراءات وخطوات نحو تعميم التعليم الجيد والشامل للجميع من خلال ثلاث حالات يمكن فعلها لتحقيق الغاية من هذا الهدف وهما:

- اطلب من حكومتك وضع التعليم كأولوية في السياسات والممارسات على حد سواء.
- اضغط على حكومتك لإعلان التزامات حازمة بتوفير التعليم المجاني في المدارس الابتدائية للجميع، بما في ذلك للفئات الضعيفة أو المُهمشة.
- شجع القطاع الخاص على استثمار موارده في تطوير الأدوات المدرسية والمنشأت التعليمية. (الأمم المتحدة، تقرير بعنوان التعليم الجيد، ٢٠١٥م)

الانفاق على التعليم في مصر: إن الاهتمام بالتعليم يعتبر هو المفتاح الأساسي الذي يسمح بتحقيق الكثير من أهداف التنمية المُستدامة، وقد اهتمت تقارير الأمم المتحدة الإنمائية بهذا الشأن وجعلت الاهتمام بالتعليم يحتل مكانة متقدمة ضمن الأهداف العامة التي اشارات إليها ليكون التعليم هو الهدف الرابع ضمن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام (٢٠١٥م)، فالتعليم يُساهم في انعدام المساواة بين أفراد المجتمع وبين الجنسين داخل المجتمع الواحد ليعيش الأفراد في كل مكان حياة تكون أكثر صحة واستدامة.

جدول (١): حجم الإنفاق على التعليم نسبة إلى النفقات العامة (بالمليون جنيه)

م	السنة	النفقات العامة	مُعدل زيادة النفقات العامة %	حجم الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم–الانفاق %
١	٢٠٠٩	٣٥٦٩٤٤	٢٧,٠	٧١٦٥١	٢٠,١
٢	٢٠١٠	٣٩٦٧٦٨	٤,١	٤٥٧٠٦	١١,٥
٣	٢٠١١	٤٣٠٦٤١	٧,١	٥٨٠٤٧	١٣,٥
٤	٢٠١٢	٥١٦٤٢٢	١٧,٢	٥٧٣٤٩	١١,١
٥	٢٠١٣	٦٤٤٠٨٠	٢٤,٩	٦٤١١٧	١٠,٠
٦	٢٠١٤	٧٥٩٨٤٧	١٩,٣	٧٧٦٢٢	١٠,٢
٧	٢٠١٥	٨٣٠٧٧٩	٤,٥	١٣١٩٤٤	١٥,٩
٨	٢٠١٦	٨١٧٨٤٤	١١,٥	١٢٤٢٣٢	١٥,٢
٩	٢٠١٧	١٠٣١٩٤١	٢٦,٢	١٥٥٣٨١	١٥,١
١٠	٢٠١٨	١٣٣٥٩٨٠	١٩,١	٢٥١١١٥	١٨,٨

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات التقارير المالية السنوية للبنك المركزي المصري.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

تشير الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي المصري إلى أن نسبة الانفاق على التعليم خلال العام المالي (٢٠١٧-٢٠١٨) من النفقات العامة كانت (١٨,٨%) وهي أعلى نسبة إنفاق تمت على مدار سنوات الدراسة الحالية وبعد التعثر الاقتصادي الذي صاحب الدولة منذ عام (٢٠١١م) وما تبعها من أوضاع غير مستقرة اقتصاديا لمدة سنوات تالية.

وإذا ما تم مقارنة هذه الاستثمارات التي تم استثمارها في التعليم بأعداد المدارس التي تم إنشائها في مثل هذا العام المالي نجد أن الدولة قد أنشئت عدد ملحوظ من الأبنية التعليمية وبالتحديد في مرحلة ما قبل الابتدائي والمرحلة الإعدادية كان لهم النصيب الأكبر في عدد المدارس يليهم المدارس بالمرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، وعلى الرغم من جهود الدولة تجاه تكثيف المدارس في المحافظات والمناطق الأكثر احتياجا إلا أنه غير كافي ليغطي اغلب المناطق والمحافظات التي تفتقر إلى وجود أبنية تعليمية (المدارس) وبالأخص محافظات الريف والوجه القبلي، والجدول التالي يوضح أعداد المدارس الحكومية على مستوى محافظات الجمهورية ككل:

جدول (٢): أعداد المدارس الحكومية بمراحل التعليم الأساسي (بالوحدة الواحدة)

م	السنة	عدد المدارس ما قبل الابتدائي	عدد المدارس الابتدائية	عدد المدارس الاعدادية	عدد المدارس الثانوية	الاستثمار على التعليم (بالمليون جنيه)	مُعدل نمو التعليم %
١	٢٠٠٩	٧٩١٥	١٦٨٦٦	٩٦٥٥	٢٣٣٢	٧١٦٥١	٤
٢	٢٠١٠	٨٢١٢	١٦٩٥١	٩٨٥٤	٢٤١٤	٤٥٧٠٦	٤,٧
٣	٢٠١١	٨٦٤٢	١٧١١١	١٠١١٣	٢٦٣٢	٥٨٠٤٧	٢,٧
٤	٢٠١٢	٨٩٢٨	١٧٢٤٩	١٠٣٧٢	٢٧٨٠	٥٧٣٤٩	٢,٥
٥	٢٠١٣	٩٢٠٩	١٧٣٩٩	١٠٦٠٨	٢٨٧٤	٦٤١١٧	٢,٨
٦	٢٠١٤	١٠٢٢٧	١٧٦١٩	١٠٩٢٨	٢٩٩٤	٧٧٦٢٢	٤,٥
٧	٢٠١٥	١٠٦٣٠	١٧٨٤٦	١١٢٢٨	٣١١٤	١٣١٩٤٤	٢,٥
٨	٢٠١٦	١١٠٦٤	١٨٠٨٥	١١٤٦٦	٣٢٣٥	١٢٤٢٣٢	٤,٣
٩	٢٠١٧	١١٢٥٠	١٨٢٦٣	١١٦٦٧	٣٣٣٤	١٥٥٣٨١	٣,٩
١٠	٢٠١٨	١٢٠٦٥	١٨٧٦٢	١٢٢٧٥	٣٦٥٨	٢٥١١١٥	٣,٥

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب الاحصائي السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والتقارير المالية للبنك المركزي المصري السنوية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

سادسا: الإنفاق العام على الصحة

إن الهدف من التنمية الصحية الشاملة هو إتاحة جميع الأفراد للحصول على الخدمات الصحية المُلحة التي يحتاجون إليها دون الخوف من الوقوع تحت مظلة الفقر، حيث أن الصحة تربط بين الدعامتين الاساسيتين في بناء المجتمعات (الاقتصادية والاجتماعية) ليتم تحقيق التنمية المُستدامة، فالأفراد التي تتمتع بصحة جيدة هم الأكثر قدرة للتعلم والعمل والكسب والمُساهمة الإيجابية في المجتمع الذي يعيشون فيه، وعلى الدولة أن تقدم نظم خدمات صحية جيدة من شأنها أن تحمي الأفراد من المرض وأن تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي وحماية أفراد المجتمع من الوقوع في براثن الفقر الصحي. (تقرير منظمة الصحة العالمية، يناير ٢٠١٢م، ص ٣: ٤)

أ–**دور الصحة في تحقيق التنمية المستدامة:** إن الهدف من التنمية الصحية هو تعزيز قدرة الانظمة الصحية في توفير الخدمات الصحية الاساسية لجميع أفراد المجتمع على أساس الكفاءة وسهولة الحصول على هذه الخدمات مع تيسير التكلفة للوقاية من الامراض ومكافحتها ومُعالجتها بما يتماشى مع حقوق الانسان والحريات الاساسية ويتفق مع القوانين المحلية والقيم الثقافية والدينية، ولكي يتم تحقيق ذلك هناك مجموعة من التدابير يستوجب تحقيقها على جميع المُستويات، وعلى هذا الاساس نجد الاهتمام الواسع لتقارير المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الامم المتحدة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة المُهتمة بهذا الشأن فيما يلي:

- تحسين وتطوير أوضاع إدارة الموارد البشرية العاملة في خدمات القطاع الصحي.
- تعزيز إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجيدة والميسورة بشكل عادل ومنصف على أن تشمل الوقاية على كافة مُستويات النظام الصحي والحصول على الادوية الضرورية بأقل تكلفة.
- إدماج المشكلات الصحية في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المُستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- توجيه الجهود البحثية نحو القضايا الصحية طبقا للأولوية وتطبيق نتائج البحوث عليها وبالتحديد القضايا التي تمس الفئات السكانية الضعيفة والمُعرضة بسهولة للإصابة بالأمراض.
- الاهتمام بالتعليم والتدريب والمُعالجة والتكنولوجيا الطبية والاهتمام بالآثار الجانبية لسوء الصحة. (العولمة، ٢٠٠٩م، ص١٨٥: ١٨٦)

ب-الانفاق على الصحة في مصر

يتميز النظام الصحي في مصر بأنه أحد الأنظمة المُعقدة حيث تتعدد جهات تقديم الخدمات الصحية التي تصل إلى نحو (٢٩) هيئة أو منظمة عامة، كما أنه يتصف أيضا بتعددية مصادر التمويل والإدارة والخدمة، ومع ذلك فإن المسئول عن السياسة الصحية بما في ذلك الخدمات الصحية الأساسية والعلاجية هو (وزارة الصحة والسكان)، ومن أهم القطاعات التي تقدم الخدمات الصحية في مصر هي:

- القطاع الحكومي.
- القطاع العام.
- القطاع الخاص.

والقطاع الحكومي يتكون أساسا من جميع وحدات ومُستشفيات وزارة الصحة والسكان وأيضا من خلال وحدات ومُستشفيات بعض الوزارات وقطاع الجيش لخدمة العاملين به.

فعلى الرغم من حقيقة أن الحكومة هي الجهة الرئيسية التي من شأنها أن توفر الخدمات في مصر إلا أن إنفاقها في مجال الخدمات الصحية يكاد يكون ضئيل وبنسب أقل من المُعدلات الدولية، فبمجرد النظر في ميزانية وزارة الصحة يستطيع أي فرد أن يدرك أنه بالرغم من برامج الإصلاح الاقتصادي التي يتم تنفيذها على مختلف المجالات بالدولة إلا أنه يلاحظ حدوث انخفاض واضح في مُعدل الزيادة السنوي لميزانية وزارة الصحة بالأسعار الثابتة والجارية وتذبذب مُستويات الإنفاق على الخدمات الصحية نسبة إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

جدول (٣): حجم الانفاق على الصحة نسبة إلى النفقات العامة

م	السنة	النفقات العامة	مُعدل زيادة النفقات العامة %	حجم الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على الصحة–الإنفاق
١	٢٠٠٩	٣٥٦٩٤٤	٢٧,٠	٤٩٤٩٦	١٣,٩
٢	٢٠١٠	٣٩٦٧٦٨	٤,١	٤٥٤٢٨	١١,٥
٣	٢٠١١	٤٣٠٦٤١	٧,١	٥١٥٦٢	١٢,٠
٤	٢٠١٢	٥١٦٤٢٢	١٧,٢	٣٨٤٥٥	٧,٥
٥	٢٠١٣	٦٤٤٠٨٠	٢٤,٩	٤١١١٣	٦,٤
٦	٢٠١٤	٧٥٩٨٤٧	١٩,٣	٥٤٩٤٧	٧,٢
٧	٢٠١٥	٨٣٠٧٧٩	٤,٥	٧٣٥٠٠	٨,٩
٨	٢٠١٦	٨١٧٨٤٤	١١,٥	٨٢١٣٦	١٠,٠
٩	٢٠١٧	١٠٣١٩٤١	٢٦,٢	١٠٢٥٢١	٩,٩
١٠	٢٠١٨	١٣٣٥٩٨٠	١٩,١	١٣٨٦٠٤	١٠,٤

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على التقارير المالية السنوية للبنك المركزي المصري.

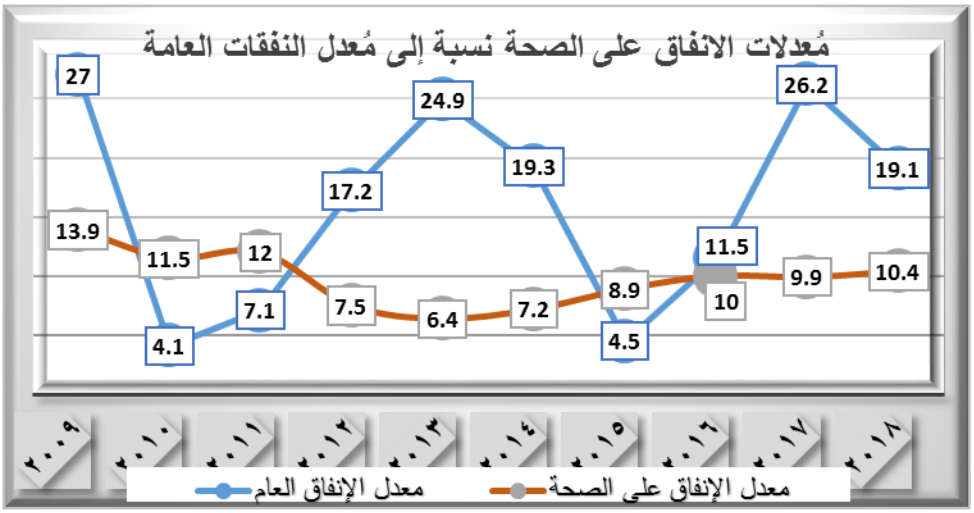

شكل (٢): مُعدلات الإنفاق على التعليم والصحة إلى النفقات العامة (بالمليون جنيه)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

تشير احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى اجمالي المستشفيات الحكومية (على مستوى الجمهورية) من خلال سنوات الدراسة الحالية بأنها في زيادة مستمرة ولكن بالعدد القليل جدا مقابل الزيادة السكانية ومتطلبات المدن والقرى وكثافة أعدادها في المدن والقرى ومدى احتياجها إلى هذه المستشفيات مع توافر الوحدات الصحية العلاجية بالقرى، فيشير التقرير إلى أن الزيادة في إنشاء المستشفيات الحكومية تتراوح بين (٢-٤) مستشفى حتى عام (٢٠١٦م) وهذا لا يكفي متطلبات واحتياجات السكان من الخدمات الصحية والتي تعتبر مطلبا أساسيا للعيش بحياة كريمة وأن يتوفر للمواطن أماكن للعلاج ليست بالبعيدة عن مقر سكنه، إلا أن تمت زيادة أعداد المستشفيات الحكومية لتتراوح ما بين (١٤-١٥) في العامين التاليين (٢٠١٧، ٢٠١٨) حيث تم إنشاء عدد (١٤) مشفى في عام (٢٠١٧م) أما في عام (٢٠١٨م) فقد تم إنشاء عدد (١٥) مشفى حكومي.

جدول (٤): أعداد المستشفيات الحكومية والخاصة وحجم الاستثمار على الصحة

م	السنة	عدد المستشفيات بالقطاع الحكومي	عدد المستشفيات بالقطاع الخاص	حجم الاستثمار على الصحة	مُعدل النمو %
١	٢٠٠٩	٦٥٨	٩٤١	٤٩٤٩٦	٤,٥
٢	٢٠١٠	٦٦٠	٩٢٧	٤٥٤٢٨	٥
٣	٢٠١١	٦٤٣	٩٢٦	٥١٥٦٢	٢,٦
٤	٢٠١٢	٦٤٦	٩٢٠	٣٨٤٥٥	٣
٥	٢٠١٣	٦٥٧	٩٣٧	٤١١١٣	٣,١
٦	٢٠١٤	٦٥٩	٩٤١	٥٤٩٤٧	٤,٥
٧	٢٠١٥	٦٦٠	١٠٠٢	٧٣٥٠٠	٣
٨	٢٠١٦	٦٦٢	١٠١٧	٨٢١٣٦	٤,١
٩	٢٠١٧	٦٧٦	١٠٩٤	١٠٢٥٢١	٣,٨
١٠	٢٠١٨	٦٩١	١١٥٧	١٣٨٦٠٤	٣,٥

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نشرة الخدمات الصحية السنوية والتقارير التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩م.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

أما عن المستشفيات الخاصة بالقطاع الخاص فنرى أنها تنتشر بشكل أكبر وأسرع وقد ظهر واضحا في السنوات الأخيرة أيضا من سنوات الدراسة الحالية حيث نرى أنه في عام (٢٠١٧م) تم إنشاء عدد (١٠٩٤) مشفى وفي عام (٢٠١٨) تم إنشاء عدد (١١٥٧) مشفى، أي بزيادة قدرها (٦٣) مشفى عن العام السابق وبالمقارنة بالقطاع الحكومي نرى أنه تم إنشاء مشفى واحد فقط زيادة عن السنة السابقة، ويرجع ذلك لاهتمام الدولة باتخاذ التدابير اللازمة اتجاه مبادرات (١٠٠ مليون صحة) والتي تمت تحت رعاية رئيس الجمهورية والتي كان على رأس هذه المبادرات (القضاء على فيروس سي) والكشف عن الامراض غير ساريه، والتي تم تنفيذها على ثلاث مراحل بداية من (أكتوبر ٢٠١٨ وحتى ابريل ٢٠١٩)، والتي شملت جميع محافظات الجمهورية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

١-**الجانب النظري:** تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على البيانات والمعلومات من خلال التقارير والنشرات والبيانات الثانوية التي أصدرت من (المكتب الإنمائي للأمم المتحدة – وزارة المالية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – البنك الدولي) بالإضافة إلى الكتب والرسائل العلمية التي تناولت متغيرات الدراسة.

٢-**الجانب العملي:** تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في إجراءات الدراسة واستخدام أسلوب الاستنباط لسياسات الدولة التي تتخذها لأجل تحقيق التنمية المُستدامة من خلال سلسلة زمنية (سنوية) للفترة ما بين (٢٠٠٩م – ٢٠١٨م) وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة على أن يتم التحليل للمُعدلات الخاصة لسنوات فترة الدراسة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٣-المقياس الاحصائي: تم استخدام مُعامل الارتباط (بيرسون) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالدراسة ثم الاستعانة بطريقة (الانحدار المتعدد) لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات ببعضها البعض وأيضا تحليل التباين (المتعدد-الثنائي)، لان هذا الأسلوب يعتبر من أهم أساليب النماذج الإحصائية الاقتصادية في تحليل وتفسير مدى تأثير (المتغيرات المُستقلة) على (المتغيرات التابعة).

٤-مجالات الدراسة:

المجال الزمني: تحددت الدراسة في الفترة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠١٨) سلسلة زمنية قدرها (عشرة) سنوات لتوفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لتحليل الدراسة لهذه الفترة الزمنية التي يعتمد عليها الباحث في تحليل بياناتها.

المجال المكاني: يتحدد المجال الزمني في تطبيق الدراسة على جمهورية مصر العربية.

٥-كيفية قياس متغيرات الدراسة:

جدول (٦): متغيرات الدراسة (%)

م	العام	مُعدل نمو النفقات	مُعدل نمو التعليم	مُعدل نمو الصحة	نسبة الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على الصحة
١	٢٠٠٩	٢٧	٤	٤,٥	٢٠,١	١٣,٩
٢	٢٠١٠	٤,١	٤,٧	٥	١١,٥	١١,٥
٣	٢٠١١	٧,١	٢,٧	٢,٦	١٣,٥	١٢,٠
٤	٢٠١٢	١٧,٢	٢,٥	٣	١١,١	٧,٥
٥	٢٠١٣	٢٤,٩	٢,٨	٣,١	١٠,٠	٦,٤
٦	٢٠١٤	١٩,٣	٤,٥	٤,٥	١٠,٢	٧,٢
٧	٢٠١٥	٤,٥	٢,٥	٣	١٥,٩	٨,٩
٨	٢٠١٦	١١,٥	٤,٣	٤,١	١٥,٢	١٠,٠
٩	٢٠١٧	٢٦,٢	٣,٩	٣,٨	١٥,١	٩,٩
١٠	٢٠١٨	١٩,١	٣,٥	٣,٥	١٨,٨	١٠,٤

النفقات العامة: يتم قياسها من خلال حجم المبالغ التي تم صرفها على الاستثمارات المختلفة (الإنفاق الاستثماري-الإنفاق الاستهلاكي الحكومي-الاستثمار على البنية التحتية)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

مُعدل نمو التعليم: يقاس هذا المُعدل من خلال أعداد المدارس والملتحقين بها، بجانب جودة مخرجات المنظومة التعليمية وهذه الدراسة تركز على التعليم ككل (ما قبل الجامعي والجامعي).

نسبة الانفاق على التعليم:_هي عبارة عما تم تخصيصه من الموازنة العامة للدولة من أجل الاستثمار في القطاع التعليمي، من أجل تطوير وإنشاء المدارس والجامعات الحكومية.

مُعدل نمو الصحة: يقاس هذا المُعدل من خلال أعداد الوحدات الصحية والمستشفيات الصحية الحكومية، ومدى توافرها على مستوى محافظات الدولة والتي تعبر عن مستوى الرعاية الصحية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع.

نسبة الإنفاق على الصحة: هو عبارة عما تم تخصيصه من الموازنة العامة للدولة للاستثمار في القطاع الصحي ككل، من أجل إنشاء وتطوير الوحدات الصحية والمستشفيات.

٦-طبيعة البيانات المدخلة للتحليل الإحصائي: تعتمد بيانات الدراسة على (البيانات المقطعية) لأكثر من متغير في ذات النقطة الزمنية، حيث يعتبر دمج البيانات (المقطعية) والسلاسل الزمنية من الاتجاهات العلمية حديثا والتي تبحث في ايجاد طريقة جديدة يمكن من خلالها أن يتم استخدام البيانات العرضية (معادلات الانحدار) مع بيانات السلاسل الزمنية من أجل إيجاد العلاقات المتداخلة فيما بينهما خلال فترات زمنية مختلفة، حيث تركز بيانات (المقطع العرضي) على عدة متغيرات في نفس النقطة الزمنية، وفي دراستنا الحالية يتم استخدام البيانات العرضية من خلال سلسلة زمنية قدرها (عشرة) سنوات لمعرفة العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ومدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة ومن ثم تفسيرها لمعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك التأثير.

٧-مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة:

جدول (٧): مصفوفة الارتباطات

المتغير	معامل الارتباط	النفقات العامة	معدل نمو التعليم	معدل نمو الصحة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة
النفقات العامة	(r)	1	.091	.098	.172	-.129
	Sig	-	.804	.787	.634	.723
	N	10	10	10	10	10
نمو التعليم	(r)	.091	1	**.946****	.067	.306
	Sig	.804	-	**.000**	.854	.390
	N	10	10	10	10	10
نمو الصحة	(r)	.098	**.946****	1	.074	.312
	Sig	.787	**.000**	-	.838	.381
	N	10	10	10	10	10
الإنفاق على التعليم	(r)	.172	.067	.074	1	**.693***
	Sig	.634	.854	.838	-	**.026**
	N	10	10	10	10	10
الإنفاق على الصحة	(r)	-.129	.306	.312	**.693***	1
	Sig	.723	.390	.381	**.026**	-
	N	10	10	10	10	10

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

٨-اختبار فرضية الدراسة

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين زيادة معدل النفقات العامة وبين زيادة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة) بما يُساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المُستدامة لقطاعي (التعليم والصحة).

أ-معامل ارتباط بيرسون (R):

جدول (٨): مصفوفة الارتباط (الإنفاق-الإنفاق على التعليم-الإنفاق على الصحة)

المتغير	Correlations	مُعدل نمو الإنفاق	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة
مُعدل نمو الإنفاق	Pearson (R)	1	.172	-.129-
	Sig. (2-tailed)	-	.634	.723
N		10	10	10
نسبة الإنفاق على التعليم	Pearson (R)	.172	1	**.693***
	Sig. (2-tailed)	.634	-	.026
N		10	10	10
نسبة الإنفاق على الصحة	Pearson (R)	-.129-	**.693***	1
	Sig. (2-tailed)	.723	.026	-
N		10	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من الجدول السابق (٥/١٨) نرى أن هناك علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغيرات المُستقلة (نسبة الإنفاق على التعليم، نسبة الإنفاق على الصحة) وبين المتغير التابع (مُعدل نمو الإنفاق) عند مستوى معنوية ألفا (**0.05**)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين المُستقلين وأنهما يتأثران بزيادة مُعدلات المتغير التابع (النفقات العامة)، وأنه توجد علاقة قوية ذو دلالة إحصائية بين زيادة نسبة الإنفاق على (التعليم) ونسبة الإنفاق على (الصحة) عند مستوى معنوية ألفا (**.026**)، ونرى أن العلاقة بين المتغيرين المستقلين كلا على حدا في ارتباطه مع المتغير التابع، نجد علاقة طردية ما بين المتغير (نسبة الإنفاق على التعليم) وبين المتغير التابع (مُعدلات النفقات العامة) في حين أن العلاقة عكسية بين المتغير المستقل (نسبة الإنفاق على الصحة) وبين المتغير التابع (النفقات العامة)، أي أنه تتم الزيادة في الإنفاق على التعليم بكل متزايد في حين يتم الإنفاق على الصحة بشكل بطئ أي كلما زاد حجم النفقات العامة كلما قل الإنفاق على القطاع الصحي.

ب-معاملات الانحدار (R) للفرضية الرابعة:

جدول (٩): معامل الانحدار للفرضية الرابعة

المتغير	قيمة (B)	الانحراف المعيارى	R	R Square	مستوى المعنوية
الثابت	15.832	14.005	.385[a]	.148	.296
مُعدل نمو التعليم	1.260	1.211	-	-	.333
مُعدل نمو الصحة	-1.798-	1.821	-	-	.356

من الجدول السابق (٥/١٩) نجد أن نسبة الإنفاق على قطاعي (التعليم والصحة) تتحصل بنسبة قدرها (.148) من النفقات العامة، فعلى الرغم من وجود هذا الارتباط فيما بين المتغيرين المُستقلين (نسبة الإنفاق على التعليم والصحة) دال إحصائيا ولكنهما معا فالعلاقة مع المتغير التابع (النفقات العامة) نجد أن (نسبة الإنفاق على التعليم) علاقة طردية ومع (نسبة الإنفاق على الصحة) فهي علاقة عكسية، أي أن الدولة تهتم بالإنفاق على قطاع التعليم أكثر من اهتمامها على الإنفاق على قطاع الصحة، على الرغم من أن نسب المتغيرين إلى نسبة النفقات العامة ضئيلة.

القرار: قبول الفرضية: أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة مُعدلات النفقات العامة وبين زيادة الإنفاق على قطاعي (التعليم والصحة) بما يُساهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

النتائج

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١-توجد علاقة طردية ما بين المتغير (نسبة الإنفاق على التعليم) وبين المتغير التابع (مُعدلات النفقات العامة) في حين أن العلاقة عكسية بين المتغير المُستقل (نسبة الإنفاق على الصحة) وبين المتغير التابع (النفقات العامة).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٢-أن نسبة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة تتحصل بنسبة قدرها (148.) من النفقات العامة، فعلى الرغم من وجود هذا الارتباط فيما بين المتغيرين المُستقلين (نسبة الإنفاق على التعليم والصحة) دال إحصائيا ولكنهما معا فالعلاقة مع المتغير التابع (النفقات العامة) نجد أن (نسبة الإنفاق على التعليم) علاقة طردية ومع (نسبة الإنفاق على الصحة) فهي علاقة عكسية.

٣-قبول الفرضية الرابعة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة مُعدلات النفقات العامة وبين زيادة الإنفاق على قطاعي (التعليم والصحة) بما يُساهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، عند مستوى معنوية ألفا (026.).

التوصيات

١-الاهتمام بإنشاء المدارس في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الأبنية التعليمية لكي تتحقق عدالة توزيع ثروات الدولة على مختلف فئات المجتمع، وأن يتم تطوير الأبنية الحالية لكي تصبح جميعها مواكبة لعصر التكنولوجيا (التعليم الإلكتروني) مع مراعاة عدالة التوزيع في هذا التطوير ليشمل جميع محافظات مصر ولا يقتصر على بعض المحافظات، وأن من حق التلاميذ والطلاب بالمحافظات ذات الطابع الريفي أن يتوفر لديهم ما يتوفر لدى أقرانهم بالمحافظات الأخرى.

٢-الاهتمام بتفعيل منظومة التأمين الصحي الشامل بجانب توفير وتطوير المستشفيات اللازمة التي تستوعب أعداد المواطنين طبقا لمناطقهم الجغرافية، لكي يتم الارتقاء بالمستوى والمُعدل الصحي بين أفراد المجتمع، وألا يقتصر التأمين الصحي على الموظفين سواء أكانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص.

٣-الاهتمام بتوسيع دائرة النفقات العامة على قطاعي (التعليم والصحة) بحجم استثمار أكبر من حجم الاستثمار الحالي لما لهما من الأثر الفعال في تحقيق مُستوى معيشي جيد من

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

جهة، ومن جهة أخرى زيادة الفرص في الحصول على الوظائف المختلفة مما يُساهم في زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي (مصر في أرقام)، مصر، ٢٠١٩م.

تقرير منظمة الصحة العالمية، المجلس التنفيذي، الدورة (١٣٠)، يناير ٢٠١٢م.

رانيا محمود عمارة: المالية العامة (الإيرادات العامة)، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

رائد ناجي احمد: علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثالثة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ٢٠١٧م.

رباب كمال عبد الجواد حسن: أثر التفاوت في الدخل على الإصابة بالأمراض الناشئة عن تلوث المياه في مصر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٨م.

رحاب امين دسوقي: دور حجم وكفاءة النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، القليوبية، ٢٠٢٠م.

رحاب عبد الرحمن السيد الجبالي: أثر النفقات العامة على قطاع التعليم العالي في مصر في ضوء المعايير البيئية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٩م.

سامح محمد عبد السلام قنديل سيد: تقدير أثر النفقات العامة على التعليم العالي على اختلالات سوق العمل في مصر – دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٩م.

طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٩م.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

عادل عبد الأمير عبود: التباين المكاني لمؤشرات التنمية الصحية وافاقها المستدامة في محافظة البصرة–دراسة في جغرافية التنمية، مجلة دراسات البصرة، العدد (٢١)، السنة (١١)، العراق، ٢٠١٦م، ص ٨٥: ١٢٨.

عادل مجيد العادلي: مُساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي للبلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٣٥)، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٣م.

عصام عبد الخضر سعود العامري: الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٠–١٩٩٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠١م.

غادة محمد أحمد علي: استراتيجية مقترحة لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء بعض نماذج التميز، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٩م.

ماجد محمد يسري الخربوطلي: كفاءة السياسة المالية في تحقيق التوازن بين النمو وعدالة التوزيع (حالة مصر من ٢٠٠٣/٢٠١١)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد (٥٢٨)، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٧م.

مأمون أحمد محمد النور: التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد (٣٦١)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٤م.

محمد خير العكام: المالية العامة ١ (الإيرادات العامة والنفقات)، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٨م.

نائل عبد الحافظ العولمة: إدارة التنمية: الأسس النظرية: (الأسس–النظريات، التطبيقات العملية)، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.

هبه محمود الباز: قياس كفاءة النفقات العامة في مصر ومقترحات للارتقاء بها، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٤م.

THE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON THE EDUCATION AND HEALTH SECTORS TO ACHIEVING THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

APPLIED STUDY ON THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT

Hani A. Al-Hamami [(1)]; Medhat M. Abdel Aal [(2)] and Majed M. Al-Kharboutli [(3)]

1) Postgraduate student, Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce , Ain Shams University 3) Misr Higher Institute for Commerce and Computers.

ABSTRACT

The importance of public spending comes as one of the most important tools for fiscal policy, which expresses the state's role in the extent to which it interferes with various aspects in economic and social activities, which is necessary in order to achieve economic balance and avoid crises within the country.

The study aimed to identify the extent of the importance of the role of public spending on the education and health sectors and the contribution of increasing the rates of these two sectors to achieving the goals of sustainable development in its three dimensions (economic, social, and environmental) .The researchers assumed in their study that it increases the rate of public expenditures in the different sectors. This is also accompanied by an increase in the proportion of spending on the (education and health) sectors, which contributes to achieving the

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

sustainable development goals for the two sectors (education and health).

In their study, the researchers relied on the descriptive and analytical approach of cross-sectional data for a time series of (ten) years to study and analyze the ratios of public spending on these two sectors and the role of these investments in increasing the growth rates of these two sectors, through annual reports and bulletins issued by the Central Bank of Egypt, as well as the statistics Issued by the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, depending on the analysis of variance for the years of the time series and the use of the correlation coefficient (Pearson) to determine the strength and direction of the relationship between the study variables.

The study found that there is a positive relationship between the variable (the proportion of spending on education) and the dependent variable (rates of public expenditures), while the inverse relationship between the independent variable (the proportion of spending on health) and the dependent variable (public expenditures).

The researchers recommended the need to pay attention to expanding the public expenditures department in the sectors (education and health) with a size greater than the current investment size because of their effective impact on achieving a good standard of living on the one hand, and on the other hand increasing opportunities to obtain various jobs, which contributes to increasing revenues.

Key words: (public expenditure - sustainable development- education- health)